السياحة رهان الجزائر لتنويع الاقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات

إعداد:

د. بربري محمد أمين *.

د. ضيف أحمد *

ط. د. موزارين عبد المجيد*

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالتنويع الإقتصادي والوقوف على خصائص وطبيعة الإقتصاد الجزائري، وعرض أحد أهم البدائل المتاحة لتنويعه والحد من التبعية لقطاع المحروقات ألا وهو قطاع السياحة، إضافة إلى التطرق إلى الآثار الإيجابية لهذا القطاع على الاقتصاد الوطني، وكذلك إبراز واقعه في الجزائر من خلال التطرق إلى أهم المقومات والمؤهلات السياحية التي تزخر بها الجزائر والوقوف على أهم العراقيل التي تعرقل ترقية هذا القطاع والنهوض به، إضافة إلى أهم التحديات للنهوض بالسياحة الجزائرية وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية : تنويع الإقتصاد ، السياحة ، واقع السياحة الجزائرية ، تحديات السياحة الجزائرية

Abstract :

The aim of this paper is to present economic diversification and to identify the characteristics and nature of the Algerian economy as well as introducing one of the most important alternatives available to diversify and reduce dependency on the hydrocarbons sector, namely the tourism sector, through introducing the positive effects of this sector on the national economy. Addressing the most important elements and tourist qualifications that Algeria is rich in and finding out the most significant obstacles that hinder the promotion of this sector, in addition to the most important challenges to foster Algerian tourism and increase its contribution to the national economy

Keywords: diversification of the economy, tourism, the reality of Algerian tourism, challenges of Algerian tourism

* أستاذ محاضر "أ" بكلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الايمايل: berberimoh@yahoo.fr
* أستاذ محاضر "أ" بكلية العلوم الاقتصادية جامعة آكلي محند جامعة البويرة ، dr.dif_ahmed@yahoo.fr
* طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الايمايل : madmouz92@gmail.com

مقدمة

تلعب السياحة دورا مهما ورئيسيا في دعم حركية النشاط الإقتصادي بإعتباره قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام، ومن تم دعم معدلات النمو وإزدهار النشاط الإقتصادي خصوصا لما يشمله هذا القطاع من جوانب وأنشطة عديدة تشمل قطاعات أخرى، وهذا ما يكون له تأثير إيجابي على حركية الإقتصاد الوطني. فقطاع السياحة من أهم القطاعات التي تؤدي دورا رياديا في عملية التنمية في مختلف دول العالم، حيث يمثل أحد أهم الموارد الإقتصادية في العديد من الدول لما تحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل وبديل إقتصادي بإمتياز لكثير من البلدان التي تعتمد إقتصادياتها أساسا على قطاع المحروقات خاصة في ظل الإنخفاض المحسوس في الموارد المتأتية من إنتاج وتصدير المحروقات وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على المسار التنموي لهذه البلدان، وهذا حال الجزائر التي تعتمد في صادراتها بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات (أكثر من 97 % من الصادرات الإجمالية) وتمثل عائداته أكثر من 47 % من الناتج المحلي الخام .

فرغم أن الجزائر حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة من قطاع المحروقات نتيجة للإنتعاش الذي عرفه السوق، غير أن هذه العوائد لم توظف بالشكل الجيد الذي يسمح لها بتحريك العجلة الإقتصادية وتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لهذا القطاع . غير أن تراجع الأسعار وإنخفاض عائدات المحروقات أجبر الدولة الجزائرية مؤخرا على البحث عن قطاعات إقتصادية بديلة لتنويع الإقتصاد والإنتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد حقيقي ومنتج، ولعل أبرز هذه القطاعات التي من شأنها أن تساهم في تنويع الموارد الإقتصادية للدولة والخروج نهائيا من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات نجد قطاع السياحة لما له من آثار وجوانب إيجابية على الإقتصاد الوطني خاصة في ظل المقومات والمؤهلات التي تزخر بها الجزائر، رغم العديد من النقائص والعيوب والتي يتطلب تجاوزها قصد توفير بيئة سياحية ملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال.

وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل الإشكالية التالية :

- **ماهو واقع قطاع السياحة في الجزائر ؟ و كيف يمكن النهوض به لتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات ؟**

الدراسات السابقة

نستعرض بعض الدراسات السابقة منها الوطنية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وسنوضح اهم نتائجها واهم ما يميز دراستنا عنها فيما يلي :

- دراسة الياس شاهد، عبد النعيم درفرور بعنوان " **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات اسعار النفط**"، الدراسة عبارة عن ورقة بحثية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد06، جوان 2017، هدفت هذه الدراسة لتحليل وضعية القطاع السياحي في الجزائر ومعرفة اهم

النقائص والمشاكل التي تعيق النهوض بهذا القطاع وجعله احد افضل البدائل لتنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط خاصة في ظل تراجع المورد النفطية. ومن خلال هذه الدراسة تم الوصول الى ان السياحة لها دورا مهما في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، لذلك وجب على الدولة ان تضعها محل اهتمام من طرف الجميع، سواء الحكومة او الجمعيات او المجتمع المدني او المواطنين من اجل ترقية هذا القطاع والنهوض به.

- دراسة ساسي فطيمة، عبد الصمد سعودي بعنوان "**القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، الدراسة عبارة عن ورقة بحثية، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد الثالث، اوت 2017، هدفت هذه الدراسة لتحليل مدى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، وتم الوصول الى جملة من النقائص والعوائق التي تعيق ترقية دور القطاع الخاص في نمو الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات كالعوائق الادارية، عائق العقار الصناعي، العائق المالي، اضافة الى مختلف العوائق الاخرى.
- دراسة عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي بعنوان "**متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**"، الدراسة عبارة عن ورقة بحثية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 04، جوان 2016، هدفت هذه الدراسة الى عرض دور القطاع السياحي في دعم تنمية الاقتصاد الجزائري، وتوصل الباحثان الى ان مساهمة قطاع السياحة في النشاط الاقتصادي بالجزائر ضعيفة لا ترقى الى المستوى الطموح رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال.
- دراسة حفيظ الياس، علي حمزة بعنوان " **دراسة تحليلية وتقييمية لاستيراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات–حالة الجزائر–**"، الدراسة عبارة عن ورقة بحثية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، العدد05، جانفي 2014، هدفت هذه الدراسة الى معرفة امكانيات قطاع السياحة في الجزائر والأهمية التي حظي بها هذا القطاع ضمن عمليات التنمية الاقتصادية، وتوصل الباحثان الى ان هذا القطاع لايزال غير قادر على ان يكون قطاعا حيويا يمكن الاعتماد عليه كقطاع بديل لقطاع المحروقات لمرحلة مابعد البترول.

ومايميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تطرقنا لتشخيص واقع قطاع السياحة في الجزائر، من خلال عرض المقومات والمؤهلات التي تزخر بها واهم العوائق التي تعيق النهوض بهذا القطاع ، وفي الاخير تم التطرق الى عدة تحديات يتطلب رفعها، والتي من شانها ان تجعل القطاع السياحي بديلا لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات،

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور :

- **المحور الأول** : محل الإقتصاد الجزائري من التنويع الإقتصادي
- **المحور الثاني** : آثار السياحة على الإقتصاد الوطني
- **المحور الثالث** : واقع قطاع السياحة في الجزائر
- **المحور الرابع** : تحديات قطاع السياحة بالجزائر.

المحور الأول : محل الإقتصاد الجزائري من التنويع الإقتصادي.

أولا– مفهوم التنويع الإقتصادي

1– تعريف التنويع الإقتصادي : يمكن تعريف التنويع الإقتصادي من خلال عدة تعاريف، ونذكر أهمها فيما يلي:

" هو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو مايعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع ". (1)

يعرف كذلك على أنه " العملية التي تشير إلى الإعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الإقتصادية المحلية (أي الدخل من الإستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة". (2)

كما يعرف على أنه " عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل " . (3)

ومما سبق يمكن إستنتاج أن التنويع الإقتصادي هو توزيع الإستثمارات في عدة قطاعات مختلفة من الإقتصاد قصد الحد من مخاطر الإعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا .

2 – أسباب ومبررات التنويع الإقتصادي : هناك عدة أسباب تدفع للتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع معين، وذلك لتفادي الخطر من تذبذب مداخيل ذلك القطاع أو ركوده، وتتمثل أهم هذه الأسباب في ما يلي(4):

- **مشكلة التذبذب** : أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية، فالتقلب مشكلة معترف بها، حيث أن مرونة الطلب بالنسبة للدخل تكون عالية جدا وخاضعة للتغير .
- **المرض الهولندي** : ذلك كنتيجة لإرتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والمواد المحلية ولاحقا تهميش القطاعات الأخرى .
- **الآثار المؤسسية** : من الآثار السلبية هو السعي للحصول على الريع التي يمكن أن تظهر نتيجة وجود إرتفاع ريع المواد .

3– أهمية التنويع الإقتصادي : تتمثل أهمية التنويع الإقتصادي فيما يلي(5) :

- للتنويع الإقتصادي أهمية كبيرة في تحقيق إستقرار الموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل عدة قطاعات إنتاجية على الأقل تكون نسبة مساهمتها تساوي نسبة مساهمة قطاع

المحروقات في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وذلك بإعتبار أن أسعار المحروقات يتم تحديدها في أسواق دولية كسوق نيويورك وسوق لندن وتحدد وفقا لعوامل إقتصادية، سياسية، طبيعية، وهذا ما يشكل خطرا على مداخيل الدول النفطية وموازنتها العامة.

- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بعدم تجددها، وهذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة إقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الإقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع إستمرار إستنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الإقتصادي للبلد، وبالتالي فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الإقتصادي .
- تأخذ الإعتبارات الإجتماعية دورا أساسيا لدى صانعي القرارات والسياسات، إذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات بإستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول إلا أن أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فإن التنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة فضلا عن ذلك يقلل التنويع الإقتصادي المشاكل الإقتصادية والإجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب إقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة .

4- أنماط التنويع الإقتصادي : تتمثل أنماط التنويع الإقتصادي فيما يلي: (6)

❖ **تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي)**: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق المكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الإقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص يهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الإعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل لعنة الموارد الطبيعية أو المرض الهولندي. فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي تحقيق التنمية.

❖ **تنويع الأسواق** : ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الإعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الإنخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الإقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر إستقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، فتنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية ويعمل على تحقيق سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، إضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا .

ثانيا– طبيعة الإقتصاد الجزائري وخصائصه

يعتمد الإقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، حيث تتشكل أغلبية الصادرات من الصادرات النفطية بينما لا زالت الصادرات غير النفطية محتشمة وتمثل نسبة ضئيلة من الصادرات الإجمالية، وهذا ماسنوضحه في الجدول أدناه :

الجدول رقم 01 : تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 2009-2016

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة (مليار دولار)	النسبة%	القيمة (مليار دولار)	النسبة%	القيمة (مليار دولار)	النسبة%
2009	44.420	98.30	0.766	1.70	45.186	100
2010	56.124	98.31	0.967	1.69	57.091	100
2011	71.661	98.32	1.227	1.68	72.888	100
2012	70.583	98.39	1.153	1.61	71.736	100
2013	63.327	98.37	1.050	1.63	64.377	100
2014	58.360	97.28	1.633	2.72	59.993	100
2015	33.080	95.72	1.480	4.28	34.560	100
2016	27.102	93.83	1.781	6.17	28.883	100

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على إحصائيات التقرير السنوي لسنة 2013 لبنك الجزائر للفترة (2009-2016) على الموقع التالي : WWW.Bank-of-algeria .dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها الصادرات النفطية بنسبة كبيرة تتراوح بين (98.30 % و 98.39 %) في الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2013، بينما تشكل نسبة الصادرات غير النفطية نسبة ضئيلة جدا من الحصيلة الإجمالية للصادرات حيث تتراوح بين (1.61% و 1.70%). كما نلاحظ كذلك إبتدءا من سنة 2014 إلى غاية 2016 تراجعا رهيبا في قيمة الصادرات النفطية، حيث إنخفضت من (63.327 مليار دولار سنة 2013) إلى (58.360 مليار دولار سنة 2014) ثم إلى (33.080 مليار دولار سنة 2015)، لتصل إلى حدود (27.102 مليار دولار سنة 2016)، وأدى هذا الإنخفاض في قيمة الصادرات النفطية إلى إنخفاض نسبتها بالنسبة إلى إجمالي الصادرات (من 98.37% سنة 2013 إلى 93.83%سنة 2016). بينما نلاحظ إرتفاعا طفيفا في قيمة الصادرات غير النفطية، لتتقل من(1.050 مليار دولار سنة 2013) لتصل إلى (1.781 مليار دولار سنة 2016)، وهذا ما أدى إلى إرتفاع نسبة الصادرات غير النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات (من 1.63% سنة 2013 ليصل الى 6.17% سنة 2016) من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة تراجع قيمة الصادرات الإجمالية بسبب إنخفاض قيمة الصادرات النفطية. فرغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لترقية الصادرات وتنويعها خارج قطاع المحروقات والحد من التبعية لهذا القطاع والإنتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد حقيقي ومنتج، غير أن الإحصائيات تشير إلى عكس ذلك، وهذا يعود لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي :

- نقص تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية .
- ضعف جودة المنتوجات الجزائرية وعدم مطابقتها لمعايير القياس والجودة الدولية المتعارف عليها .
- غياب المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية وغياب المشاركة في الصالونات والمعارض للتعريف بالمنتوج الجزائري .
- كثرة الإجراءات البيروقراطية التي تعرقل عملية تصدير المنتوجات للخارج (اللوجستيك) خاصة ما تعلق بقطاع البنوك، الجمارك، الموانئ ... إلخ .
- غياب مرافقة الدولة للمؤسسات لاسيما الصغيرة والمتوسطة الطامحة لولوج عالم التصدير .

وفي ظل تراجع حصيلة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وإعتماد الإقتصاد الجزائري أساسا على هذا القطاع، يبقى الإقتصاد الجزائري مرهون بأسعار المحروقات، فأي إنخفاض في الأسعار من شأنه أن يؤثر سلبا على الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للبلد، ولعل خير ذليل على ذلك إنهيار أسعار البترول من أكثر من 140 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 37 دولار للبرميل أواخر سنة 2016، وهذا ما أثر سلبا على السياسة الإقتصادية للبلد. وعلى ضوء هذا فالجزائر مجبرة على تنويع إقتصادها وإيجاد أفضل البدائل والسبل التي تمكنها من تجاوز هذه الأزمة وتنويع الإقتصاد والخروج نهائيا من التبعية لقطاع المحروقات، لأن هذه التبعية يترتب عنها جملة من المخاطر والمشاكل، ويمكن حصرها فيما يلي: (7)

- خطر زوال الشركة الوطنية نتيجة عدم مقدرتها على منافسة الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، خاصة في الجانب التقني.
- خطر تزايد التبعية التكنولوجية للطرف الأجنبي، خاصة مع التطور التقني الذي عرفه قطاع المحروقات في السوق الدولية، ومع هذا الخطر تفقد الدولة إستقلالية قرارها الإقتصادي في قطاع إستيراتيجي.
- خطر تشجيع الاستغلال المكثف للمحروقات على حساب الاستغلال العقلاني لها، وهذا ما يؤدي إلى زوال هذه الطاقة باعتبارها غير متجددة وبالتالي عدم المحافظة على حق الأجيال القادمة في هذه الثروة(التنمية المستدامة).
- خطر اعتبار الازدهار المالي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات مظهرا للتنمية (أو كما يعرف بالمرض الهولندي).

المحور الثاني : آثار السياحة على الاقتصاد الوطني

أولا – مدخل إلى السياحة

1- تعريف السياحة : تعرف السياحة من خلال عدة تعاريف، ونذكر أهمها في ما يلي:

عرفتها المنظمة العالمية للسياحة على أنها " مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والإنتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى ". (8)

كما عرفت في مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما عام 1963 على أنها " ظاهرة إجتماعية وإنسانية تقوم على إنتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة، ولا تزيد عن إثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية، أو التاريخية..." (9)

2- خصائص السياحة : يمكن إستخلاص الخصائص التي تتميز بها السياحة كالآتي : (10)

- السياحة عملية إتصال ثقافي وحضاري بين شعوب المعمورة، وهي عبارة عن سلسلة من الأنشطة الإجتماعية، الإقتصادية، والثقافية .
- يكون مقصد السياحة ليس المكان الذي تعود السائح الإقامة فيه، وإنما خارج موقع إقامته الدائمة، وهذا بغض النظر عن كون المكان المقصود قريبا أو بعيدا أو إن كان خارج إقليم بلده أو داخله .
- السياحة محدودة زمنيا، إذ لا يمكن أن تعتبر سياحة إلا إذا تعدت حدود 24 ساعة وإلا إعتبر ذلك نشاطا ترويجيا .
- المنتوج السياحي مركب إذ أنه مزيج من مجموعة عناصر مع بعضها البعض، وتشابك مع قطاعات أخرى حيث أن السياح يستهلكون السلع والخدمات التي تقدمها المنشآت السياحية كالإقامة والإطعام وإستهلاك سلع وخدمات تقدمها منشآت أخرى .
- إن المنتوج السياحي غير قابل للتخزين، لذلك يجب مواجهة التقلبات بتخفيض الأسعار والرفع من جودة الخدمات لزيادة الطلب على المنتوج السياحي .

3- أركان السياحة : تقوم السياحة على عدة أركان رئيسية يتطلب توافرها، وأهم هذه الأركان ما يلي: (11)

❖ **النقل** : فالنشاط السياحي يرتبط إرتباطا وثيقا بقطاع النقل، إذ أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها، ويشمل النقل مايلي :

- النقل البري: ويشمل السيارات، القطارات، الدراجات النارية...
- النقل البحري: ويشمل المراكب، الزوارق .....
- النقل الجوي: ويشمل الطائرات على إختلاف أنواعها .

❖ **الإيواء**: لايمكن قيام سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة، إذ يبحث عن الإقامة مثل البحث عن الترفيه، ويتمثل الإيواء في : الفنادق، الشقق السياحية، المخيمات...

❖ **البرامج**: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية، الدينية، الطبيعية، الرياضية ....، إضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل : المحلات، الأسواق، المنتزهات، المطاعم...

4- أنواع السياحة : تقسم السياحة على حسب معيار الهدف ومعيار المنطقة الجغرافية إلى ما يلي: (12)

4-1- حسب معيار الهدف: تقسم السياحة حسب معيار الهدف إلى ما يلي :

- **السياحة الدينية** : وتعتبر من أقدم أنواع الأنشطة السياحية التي قام بها الإنسان وتتمثل في زيارة المواقع الدينية، ويهتم هذا النوع من السياحة بالجانب الروحي للإنسان .
- **السياحة العلاجية** : وهي سياحة هدفها تغذية النفس والجسد بالعلاج وتعتمد على إستخدام المراكز المعدنية والمستشفيات الحديثة .
- **السياحة البيئية:** وتتمثل في السفر من مكان إلى آخر بهدف إكتشاف المناطق الطبيعية وما يصاحبها من مظاهر ثقافية تقليدية وكذا الموروثات السياحية الحضارية والبيئية .
- **السياحة التاريخية** : ويعد من أحسن أنواع الأنشطة السياحية، حيث تجذب أعداد كثيرة من السياح وهذا إلى المناطق التي تتوفر على معالم أثرية تاريخية .
- **السياحة الرياضية** : ويقصد بها الإنتقال من مكان لآخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية أو الإستمتاع بمشاهدتها مثل: دورات الألعاب الأولمبية، ومختلف بطولات العالم.

4-2- حسب معيار المنطقة الجغرافية: تنقسم السياحة حسب معيار المنطقة الجغرافية إلى الأنواع التالية:

- **السياحة الداخلية** : وتعني إنتقال مواطني الدولة داخل حدود بلدانهم، كما تشمل إنتقال السائحين داخليا بين مناطق الدولة الواحدة مع القيام بإنفاق العملة المحلية .
- **السياحة الإقليمية** : وهي التنقل بين عدة دول متجاورة تشكل منطقة سياحية واحدة مثل : منطقة الدول العربية، منطقة الدول الإفريقية، دول المغرب العربي .
- **السياحة الخارجية** : وهي إنتقال الأفراد أو السياح إنتقالا مؤقتا من بلد لآخر من أجل السياحة وإكتشاف بلدان جديدة وعادات أهلها ونمط المعيشة السائد لأفرادها .

ثانيا- آثار السياحة على الاقتصاد الوطني

1- مساهمة السياحة في تحسين ميزان المدفوعات و تدفق رؤوس الأموال : تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق إستخدامات جديدة للموارد الطبيعية و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات إقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، وتعرف صادرات السياحة بأنها قيمة المنتوج السياحي المستهلك من قبل السائح الأجنبي في البلد المضيف و يأخذ هذا الإنفاق عدة أشكال أهمها (الإقامة في الفنادق ، إستخدام وسائل النقل ، الإنفاق الإستهلاكي كالغذاء أو إنفاق من أجل شراء منتوجات تقليدية ، إضافة إلى دفع رسوم التأشيرات المفروضة على السياح ....).(13)

2 – مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام: يمثل الإنفاق السياحي دخلا مباشرا للعاملين في قطاع السياحة والذين يقوموا بدورهم بإنفاق جزء منه لتلبية إحتياجاتهم الإستهلاكية من سلع وخدمات، ومن تم يمثل هذا الإنفاق دخول أخرى جديدة لأصحاب عناصر الإنتاج والتي ستقوم بدورها بإنفاق جزء منها على إحتياجاتهم الإستهلاكية وهذا ما يسمى بالمضاعف السياحي.(14)

3 – مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل : تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الإقتصادية الخالقة لمناصب الشغل حيث تستوعب 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك نظرا لتداخل هذا القطاع مع قطاعات أخرى عديدة كقطاع النقل، الصناعات التقليدية، الخدمات ...، وبالتالي فالسياحة تساهم بشكل مباشر في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في مختلف القطاعات، وهذا ما ينعكس إيجابيا على معدلات البطالة ويساهم في رفع القدرة الشرائية للعاملين بهذا القطاع .(15)

4 – نقل التقنيات التكنولوجية الحديثة: إن السماح للشركات الدولية بالإستثمار في قطاع السياحة يمكن أن يحقق التقدم التكنولوجي في البلد المستضيف للإستثمارات، وذلك من خلال ما يلي:(16)

- نقل طرق وفنون تسيير الإدارة الحديثة في المنشآت السياحية على غرار الفنادق مثلا .
- إدخال تجهيزات جديدة يمكن إستخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية بالإضافة إلى الخدمات المرفقة المختلفة .
- تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بالإضافة إلى برامج التدريب للقوى العاملة .
- القيام ببحوث التنمية والتحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي .

المحور الثالث: واقع قطاع السياحة في الجزائر

أولا– المؤهلات الطبيعية: تتنوع المقومات الطبيعية في الجزائر من بحر وصحراء وجبال وغابات ومناخ متنوع ،إضافة إلى موقعها الذي جعلها ملتقى الحضارات وذات موروث ثقافي وحضاري، ويمكن تقسيم المقومات الطبيعية للسياحة الجزائرية إلى مجموعة من العناصر: (17)

1– الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي الاقتصادي وتعتبر محور التقاء بين أمريكا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، تبلغ مساحتها 2381741 كلم مربع، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية، ويحدها من الجنوب مالي والنيجر.تقع الجزائر بين خطي 18 و 30 من خط العرض الشمالي ،وبين 09 من خط الطول الغربي و 12 خط الطول الشرقي، إذ يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي ب 1900 كلم، وامتدادها الشرقي الغربي 1200 كلم. (18)

2– المناخ: يتنوع المناخ في الجزائر إلى: (19)

❖ **المناخ المتوسطي**: ويشمل المناطق الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر ب 18 درجة مئوية من شهر أبريل إلى شهر أكتوبر، وتبلغ درجة الحرارة ذروتها خلال شهري جويلية وأوت حيث تصل إلى 30 درجة مئوية.

❖ **المناخ الصحراوي**: يسود في المناطق الجنوبية والواحات ، ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى شهر سبتمبر، حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة مئوية، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، مما يسمح بنشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

3- التضاريس: تمتلك الجزائر عدة أنواع من التضاريس، حيث نجد في الشمال سهول التل الجزائري (سهل متيجة، وهران، عنابة)، ثم نجد حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية، حيث نجد جبال شيليا بالأوراس شرقا، إذ يبلغ ارتفاعها حوالي 2328 متر، ونجد كذلك قمة "لالا خديجة" بجبال جرجرة حيث يبلغ ارتفاعها حوالي 2308 متر، ونجد في الجنوب الأطلس الصحراوي الذي يحتوي على عدة واحات تتميز بغابات النخيل وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ونجد كذلك منطقة الأهقار بولاية تمنراست الجزائري، حيث تتميز بجبالها الشاهقة إذ يوجد بها قمة تاهات بارتفاع قدره حوالي 2918 متر.

4- الشريط الساحلي: يمتد الشريط الساحلي للجزائر من مرسى بن مهيدي بولاية تلمسان على الحدود الجزائرية المغربية إلى القالة بولاية الطارف على الحدود الجزائرية التونسية، ويبلغ طول الشريط الساحلي أكثر من 1622 كلم وليس 1200 كلم كما هو شائع. (20)

5- الحضائر الوطنية: لقد أحصت الجزائر 10 حضائر، كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم 02 : الحضائر الوطنية في الجزائر

الحضيرة	الولاية	المساحة
الحضيرة الوطنية للقالة	الطارف	76438 هكتار
الحضيرة الوطنية بجرجرة	تيزي وزو و البويرة	18550 هكتار
الحضيرة الوطنية لتنية الحد	تيسمسيلت	3424 هكتار
الحضيرة الوطنية بالشفة	البليدة و المدية	26587 هكتار
الحضيرة الوطنية بلزمة	باتنة	26587 هكتار
الحضيرة الوطنية لتازة	جيجل	300 هكتار
الحضيرة الوطنية بقوراية	بجاية	2080 هكتار
الحضيرة الوطنية بتلمسان	تلمسان	8225 هكتار
الحضيرة الوطنية الهقار	تمنراست	1140000 هكتار
الحضيرة الوطنية بالطاسيلي	إليزي	45000000 هكتار

المصدر: من إعداد الباحثان إعتمادا على الموقع الإلكترونيwww.algerie-monde.com

6- الحمامات المعدنية: تتوفر الجزائر على ثروة حموية تزيد عن 200 منبع مسجل رسميا، تتمتع بصفات علاجية وبتكفل طبي وتأطير استشفائي، ومن أهم المحطات الحموية في الجزائر: (21)

- حمام بوغرارة بتلمسان.
- حمام بوحجر بعين تموشنت.
- حمام بوحنيفية بمعسكر.
- حمام ريغة بعين الدفلى.
- حمام قرقور بسطيف.
- حمام الصالحين ببسكرة.
- حمام المسخوطين (دباغ) بقالمة.

7- المؤهلات التاريخية والأثرية: تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية متنوعة، وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي، وهي: (22)

- وادي ميزاب.
- منطقة الطاسيلي.
- حي القصبة العتيق بالجزائر العاصمة.
- تيبازة.
- جميلة.
- تيمقاد.
- قلعة بني حماد.

ثانيا – معيقات السياحة في الجزائر: رغم كل ما تزخر به الجزائر من مقومات طبيعية التي من شأنها أن تجعلها رائدة في مجال السياحة، إلا أن الواقع عكس ذلك، حيث تشير المؤشرات السياحية إلى مؤشرات ضعيفة مقارنة بمؤشرات الدول المجاورة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

1- عائق العقار السياحي: يتطلب النشاط السياحي, توفر أوعية عقارية ومن ثم جاء القانون رقم 01/03/ المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بمناطق التوسع السياحي في المادة 20 منه حيث نص على: " يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة، وتلك التابعة للخواص" (23)

رغم هذه الإجراءات القانونية، إلا أن العقار في الجزائر لا زال يعاني من العراقيل التالية: (24)

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار وثقل إجراءات الإستثمار السياحي.

- ارتفاع أسعار العقار نتيجة السمسرة وغياب التطبيق الصارم لقوانين التوسع السياحي.
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وإنتشار البناءات الفوضوية بهده المناطق.

2- العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار السياحي : عملت الدولة الجزائرية على تشجيع الاستثمار السياحي، فمنحت العديد من الامتيازات بغية جلب استثمارات في القطاع، ولكن في الواقع هناك عدة عراقيل تفرمل المستثمرين، ويمكن حصر هذه العوائق فيما يلي:

- كثرة الإجراءات الإدارية وإنتشار البيروقراطية .
- الفساد الإداري وغياب الشفافية .
- تدهور الإستقرار السياسي .
- غياب التكتلات السياحية الدولية و العربية .

3- العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي:

❖ **صعوبة تمويل الاستثمارات السياحية:** يعتبر الاستثمار السياحي من الاستثمارات الصعبة التمويل خاصة ما تعلق بالقطاع الفندقي، ويرجع ذلك إلى: (25)

- يتطلب رؤوس أموال كبيرة وتمويلات طويلة المدى تتراوح بين 03 و 05 سنوات.
- تبدأ مردوديته المالية على المدى المتوسط بعد فترة تتراوح بين سنتين وثلاثة سنوات حسب طبيعة كل مشروع وحجم الاستثمار.

❖ **ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية:** تعتمد الدولة على سياسة تقديم الحوافز العامة بدلا من الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي، وهذا ما يعاب على قانون الاستثمار الجزائري، حيث يقدم حوافز لجميع القطاعات الاستثمارية، و بالتالي فهو يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي. (26)

❖ **نقص الخدمات البنكية و المصرفية:** لعل من أهم المشاكل التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر، الدور الضعيف للنظام المصرفي والخدمات المصرفية، ويظهر ذلك في :

- عدم ملائمة الخدمات المصرفية المقدمة على مستوى البنوك لرغبات السياح.
- ضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك نتيجة عدم مواكبة التطورات التكنولوجية.
- عدم وجود مكاتب مختصة في صرف العملة وتجنب اللجوء إلى السوق السوداء.

4- ضعف جودة المنتوج السياحي في الجزائر: ويتجلى ذلك من خلال: (27)

❖ **ضعف نوعية الخدمات السياحية:** ويظهر ذلك من خلال:

- خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار.

- عجز في طاقات الاستقبال و هياكل إيواء متآكلة لا تستجيب للمعايير الدولية.
- غياب خدمات نقل نوعية وبأسعار معقولة.
- سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية، الأهقار، والطاسيلي)

❖ **ضعف أداء وكالات الأسفار و نقص في تكوين و تأهيل المستخدمين**

- عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الإلكتروني من حجز و خدمات.
- عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم وينظم المهنة.
- نقص في كفاءة المستخدمين وتكوين غير ملائم لمتطلبات العرض السياحي.

5- ضعف الإعلام وغياب الثقافة السياحية (28)

- ضعف الإعلام و الترويج السياحي وإقتصاره فقط على الموسم الصيفي.
- غياب المشاركة في المعارض بالخارج للتعريف بالمنتوج السياحي الجزائري.
- عدم وجود ثقافة سياحية سواء لدى الأفراد أو لدى مسيري المؤسسات السياحية.
- ضعف توعية أفراد المجتمع بعدم الإساءة للسياح الأجانب.

المحور الرابع : تحديات قطاع السياحة في الجزائر

إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة في الجزائر يجعلها أمام تحديات قصد النهوض بهذا القطاع وجعله موردا هاما من موارد الإقتصاد الجزائري، خاصة في ظل إنهيار أسعار المحروقات وسعي الجزائر للخروج تدريجيا من التبعية الإقتصادية لقطاع الإقتصاد وذلك لا يكون إلا بتنويع النشاط الإقتصادي وبناء إقتصاد حقيقي منتج وخالق للثروة. وعلى هذا الأساس وإنطلاقا من واقع السياحة الجزائرية والنقائص التي يعاني منها هذا القطاع، يكمن الإشارة إلى جملة من التحديات التي تعتبر أساسية قصد النهوض بالسياحة الجزائرية وترقيتها، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:(29)

أولا – تحسين الأطر القانونية و التنظيمية الخاصة بالقطاع السياحي: تحتل الجزائر مرتبة متأخرة فيما يخص تنافسية الإطار التنظيمي وهذا ما يدل على تخلف الأطر التنظيمية والرقابية على مستوى هذا القطاع، وعليه يتعين على الجزائر تحسين إجراءات الحصول على التأشيرات لتجنب التأخير وما شابه ذلك قصد جلب السياح الأجانب وعدم دفعهم لإختيار وجهات سياحية في بلدان أخرى ذات تسهيلات أفضل، كما يتعين عليها تماشيا مع المعايير الدولية تحسين وتبسيط إجراءات التأسيس والبدء في المشاريع الإستثمارية أمام القطاع الخاص بما يعزز من تطور الخدمات المقدمة .

ثانيا – زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي: إن تطور قطاع السياحة بالجزائر يتطلب بالضرورة أن يكون من بين اهتمامات وأولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق العام

على هذا القطاع قصد التمكين من خلق قاعدة متينة يرتكز عليها وتسمح باستمرار تطوره، ولهذا الغرض وجب زيادة الإنفاق الحكومي في قطاع السياحة من خلال :

- بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية .
- عقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع الدول المتطورة سياحيا للاستفادة من خبرتها وتجربتها في القطاع .
- تهيئة الإقليم و حماية المناظر العامة .
- إنشاء مشاريع سياحية .

ثالثا – تنمية الفكر السياحي و الثقافة السياحية في المجتمع الجزائري: تلعب الموارد البشرية دورا مهما في النشاطات الإقتصادية لاسيما في القطاعات الخدماتية التي تعتمد على العنصر البشري في أدائها، وعلى هذا الأساس فإن تكوين العنصر البشري في مجال السياحة يعتبر أمرا ضروريا قصد النهوض بمستوى الخدمات السياحية والرفع بها لمستوى العالمية من جهة، وبما يساهم من جهة أخرى أيضا في تحسين طرق التسيير السياحي وكذا ترسيخ ثقافة سياحية في أوساط المجتمع الجزائري وتشجيعه على تقبل الآخر. وفي ظل هذا السياق عملت الجزائر منذ نهاية الستينات على تأسيس مدارس خاصة بالتكوين السياحي من خلال مركزي التكوين المهني في كل من وهران وقسنطينة، ثم معهدي تيزي وزو وبوسعادة، إضافة إلى المعهد العالي للفندقة بالجزائر العاصمة، لكن غياب الدعم والإهتمام الحكومي زيادة على عدم وجود إستيراتيجية واضحة ترتكز عليها عملية التكوين ساهم في تراجع دور هذه الهيئات في عملية خلق موارد بشرية مؤهلة في المجال السياحي .

رابعا – تطوير البنى التحتية و المنشآت الأساسية للسياحة: تحتل البنى التحتية مكانة هامة في تطوير قطاع السياحة في أي بلد، حيث أنها توفر سهولة الحركة وربح الوقت والجهد ومن تم توفير الراحة والطمأنينة في نفوس السياح ، ورغم أن الجزائر منذ سنة 2011 شرعت في تطوير بنيتها التحتية إلا أن تلك الجهود لازالت غير كافية لتطوير قطاع السياحة في الجزائر. وفي ضوء هذا فالجزائر أمام تحد تطوير منشآتها السياحية التي تتماشى وما تملكه من مواقع سياحية وهذا في إطار تعزيز توفير الخدمات التي ترافق عادة النشاط السياحي، إذ أنه لا معنى من توافر مواقع سياحية مميزة دون أن يواكبها خدمات النقل، الإطعام، والمبيت وهذا كله لا يأتي إلا من خلال تواجد منشآت وبنى تحتية تمكن من توفير ذلك بمواصفات عالمية.

خامسا – تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي: إن أهم الخدمات المرافقة للنشاط السياحي التي تعرف نقص فادح في الجزائر ما يلي:

- ضعف الخدمات المصرفية: حيث أن المنظومة المصرفية متخلفة في الجزائر ولا تواكب التطورات الدولية في القطاع المالي والمصرفي، لاسيما ما تعلق بوسائل الدفع ومكاتب الصرف ...
- ضعف تكنولوجيا الإعلام والإتصال التي تعرف تطورات كبيرة في العصر الحالي .

- ضعف أداء وكالا ت الأسفار وعدم تكيفها ومواكبتها للتطورات المحلية .
- ضعف دور قطاع الصناعات التقليدية والقطاع الثقافي في إثراء نوعية المنتوج السياحي المقدم للسياح .

سادسا – إتباع سياسة ترويجية فعالة: يتعين على الجزائر قصد التعريف بتراثها السياحي وقدراتها في هذا المجال إتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها إلى الخارج ، ونظرا للعشرية السوداء والظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر فإنها مطالبة بتلميع صورتها في الخارج وإزالة كل الشكوك التي قد تتبادر إلى الأجانب حول مدى توفر السلامة والأمن بإعتبارهما عاملين مؤثرين على توافد السياح الأجانب لأي بلد، وعلى هذا الأساس ينبغي تطوير الإستيراتيجيات التسويقية والتي ترتكز على إستغلال جميع فضاءات الإتصال والمشاركة بقوة في التظاهرات والمعارض السياحية الدولية للتعريف بالتراث السياحي الجزائري ومختلف الخدمات والحوافز الموفرة للسياح المتوافدين إليها .

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يتضح لنا بأن الإقتصاد الجزائري يعتمد بصفة أساسية على قطاع المحروقات و يهمل باقي القطاعات الإقتصادية المنتجة على غرار السياحة التي يمكنها أن تكون أفضل بديل لتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات. فالجزائر رغم المؤهلات والإمكانات التي تزخر بها إلا أنها لازالت بعيدة كل البعد عن المستوى الذي يسمح لها بأن تكون رائدة في القطاع السياحي، ويعود ذلك إلى إهمال الدولة الجزائرية لهذا القطاع، إضافة إلى غياب ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري،و غياب تنافسية المنتوج السياحي الجزائر سواء من حيث النوعية والجودة أو من ناحية الأسعار التي تبقى مرتفعة مقارنة بدول أخرى، وهذا ما انعكس سلبا على مدى مساهمة القطاع السياحي في إيرادات الدولة. إلا أن الجزائر تفطنت أخيرا من خلال وضع سياسات وبرامج بغية تطوير القطاع وتحسين صورة الجزائر في الأسواق السياحية العالمية وجعلها قبلة للسياح الداخليين أولا، وبعد ذلك تسويق المنتوج السياحي الجزائري بالخارج وجلب السياح الأجانب، كل هذا قصد تنويع موارد الإقتصاد الجزائري والإنتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد حقيقي منتج .

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- أن الإقتصاد الجزائري يعتمد أساسا في موارده على قطاع المحروقات .
- أن أغلبية صادرات الجزائر تتمثل في المنتوجات النفطية، بينما تشكل صادراتها غير النفطية نسبة ضئيلة جدا من الصادرات الإجمالية .
- أن قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الخالقة للثروة، وبإمكانه أن يكون أحد أفضل البدائل لتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك نظرا لآثاره الإيجابية على الإقتصاد الوطني .

- تتوفر الجزائر على موارد طبيعية هائلة، من شأنها أن تجعلها قطبا سياحيا بامتياز.
- معاناة القطاع السياحي في الجزائر من عدة نقائص وتدهور في الخدمات السياحية وإرتفاع فاحش في الأسعار وهذا ما أدى السياح الجزائريين إلى تفضيل الوجهات السياحية الخارجية.

وعليه سوف نعرض مجموعة من الاقتراحات للنهوض بالقطاع السياحي وجعله أحد أهم البدائل لتنويع الإقتصاد ، و تتمثل هذه الإقتراحات فيما يلي:

- زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لقطاع السياحة وتوسيع برامج التنمية السياحية وتجسيدها وإتخاذ إجراءات ردعية ضد كل من يحاول عرقلة تنفيذ هذه البرامج .
- توعية المجتمع المدني بأهمية السياحة ومدى مساهمتها في الإقتصاد الوطني، وذلك من خلال ترسيخ ثقافة سياحية وفكرة تقبل الغير لدى المواطنين الجزائريين .
- منح تسهيلات بنكية وإعفاءات جبائية خاصة بالمستثمرين في القطاع السياحي للنهوض بهذا القطاع وجعله أكثر تنافسية.
- إنشاء مركبات ومنتجعات سياحية والزيادة في طاقات الاستقبال والمنشآت الفندقية بغية تحسين الخدمات الفندقية وتخفيض الأسعار.
- تكوين تأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي وتوفير مرشدين سياحيين من أجل التعريف بمختلف المقاصد السياحية.
- ضرورة الاهتمام بالصناعات والقطاعات التي لها علاقة بالصناعة السياحية مثل: الصناعات التقليدية، والقطاع الخدماتي كالنقل والمواصلات.
- إنعاش الترويج السياحي، سواء من خلال إنشاء قناة إعلامية وطنية تقوم بالتسويق والدعاية السياحية أو من خلال تفعيل دور الصالونات والمعارض في تسويق المنتوج السياحي الجزائر.

قائمة المراجع:

1- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الإقتصادي-مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد الحادي والثلاثون، 2014، ص57 .

2- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الإقتصادي كخيار إستيراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 135 .

3- حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستيراتيجية، العراق، سبتمبر 2016، ص.01

4- United Nations, The concept of economic diversufucation in the context of response measures technical paper by the secretariat, framework convention on climate change, 06 may, 2016, p-23.

5- حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 4-5 .

6- موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 136 .

7–Jean pierre et Michel Balfet, Management du tourisme,2 eme edition,pearson education, France,2007,p-74.

8- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012،ص.19

9- حجال سعيد، رجراج سليمة، واقع قطاع السياحة الجزائرية كأحسن بديل لتنويع الإقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2015)، الملتقى العلمي الدولي حول "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة " يومي 09 - 10 نوفمبر 2016 ، جيجل ، ص118.

10- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، ط01، دار كنوز للنشر والتوزيع، 2007، ص 28-29.

11- عمر بوجميعة، بلال معوج، واقع وتحديات الإستثمار السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة " يومي 09 - 10 نوفمبر 2016 ، جيجل ، ص3-4.

12- بوحبل عزالدين ، سهام بوداب ،دور القطاع السياحي الجزائري في تفعيل التنمية و التقليل من التبعية البترولية ،الملتقى العلمي الدولي حول "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة " يومي 09 - 10 نوفمبر 2016 ، جيجل ، ص 3 .

13- قاشي يوسف ، خلدون زينب ،الصناعة السياحية وأهميتها في دعم التنمية الإقتصادية في الجزائر ، الملتقى العلمي الدولي حول "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة " يومي 09 - 10 نوفمبر 2016 ، جيجل ، ص 10 .

14- عبد المالك مهلل ، يونس لغواطي ، التنمية السياحية في الجزائر و أثرها على الإقتصاد الوطني ، مجلة المناجير ، العدد 02 ، 2015 ، ص 123.

15- بوبكر بداش ، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات – رؤية إستكشافية و إحصائية – ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد 66، ربيع 2014 ، ص 12 .

16- قاشي يوسف ، خلدون زينب ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

17- عبد الحفيظ مسكين، استيراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص.152

18-كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا ، العدد الأول، ص 215.

19- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر -الإمكانات و المعوقات 2000-2025 في ظل الإستيراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2013، ص ص: 140-141.

20-عبد الحفيظ مسكين، مرجع سبق ذكره، ص152.

21- عبد الحفيظ مسكين، مرجع سبق ذكره، ص154.

22- بداش بوبكر، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 11- 12

23- الجريدة الرسمية، المادة 20 من القانون 03-03 المؤرخ في 17 -02-2003

24- اسماعيل بن حمودة محبوب، بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05،2007 ، ص64 .

25- موهوب صالح، تشخيص واقع السياحة في الجزائر وسبل تطورها، رسالة ماجستر، جامعة الجزائر3 ،2007.

26- تبري يوسف، الإستثمار السياحي في الجزائر، الأهمية والمعوقات، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية-دراسة حالة تجارب بعض الدول-، يومي 24-25 أبريل 2012، ص11.

27- عامر عيساني، الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص124-125.

28- سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي-وكالة جيجل -، مذكرة الماجستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 ، ص 91-94 .

29- بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود ، تحديات قطاع السياحة في الجزائرمن خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية ، ملتقى دولي حول السياحة رهان للتنمية المستديمة - 24 و 25 أبريل 2012 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص ص: 12-13.